البيرق - الاربعاء ١٧ تشرين الاول ٢٠٠٧ - العدد ١٩٢٨٨ - السنة ٩٦

٩

الهيئة المنظمة للاتصالات اوضحت آلية خصخصة الخلوي واجابت عن التساؤلات

اعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات ضمن جهودها لإعلام المواطنين عن آلية خصخصة قطاع الخلوي والاجابة عن التساؤلات المطروحة، انه يهمها ان توضح الآتي:

«١- ان الهيئة المنظمة حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية الخصخصة. فأنجزت بادئ ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وتصدر الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الاعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات Memorandum Information تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

٢- إن الهيئة المنظمة للاتصالات حريصة على ان تضمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من اي مفاضلة لشركة على اخرى او لطرف على آخر، وفق اجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية او للمحاباة او للتعسّف. وهي لهذه الغاية، وحرصا على المال العام وانطلاقا من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة اولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصراً لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة اعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون ان تعلمها بأسماء الشركات، كي تبت أيا من خياري ال ٠ في المئة او ال ١٠ في المئة مشاركة في الواردات Revenue Sharing تراه الحكومة مناسبا للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الاعلى. ولمزيد من الشفافية، وفي اليوم نفسه، تعرض نتيجة عملية فتح عروض ما قبل المزايدة مباشرة على مجلس الوزراء الذي يجتمع ليأخذ القرار المناسب، على ان تنطلق فورا عملية المزايدة.

٣- بما ان الهيئة ملتزمة تأمين اسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي والتي من شأنها ان تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وان توفر فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت الهيئة بناء على القانون ٤٣١ وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

٤- أشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي اصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم انها انجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وأنهت عملية الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

٥- حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة ٥٠ مليون دولار لضمان ان تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة. ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

٦- إن دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول اطلاق عملية المزايدة وبيع الاصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا الى قانون الاتصالات الرقم ٤٣١/٢٠٠٢، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم ٤٢٨/٢٠٠٠، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، ان القانونين المذكورين يشكلان الاطار القانوني اللازم لهذه العملية.

٧- تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر ادارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخلوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الادارة الفضلى والتقنية الاحدث للسوق اللبنانية، ولإتاحة الفرصة امام العدد الاكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حدا اقصى من الاسعار لبيع الاصول والرخصتين الحاليتين.

ويهم الهيئة ان تؤكد انه سيتم نشر دفتر شروط مزايدة الخلوي على الموقع الالكتروني الخاص بهذا الحدث، فور انتهاء الاجراءات القانونية اللازمة لذلك. كما تؤكد الهيئة التزامها الشفافية التامة عبر نشر المعطيات الحالية والتي هي قيد الإعداد، بما فيها مواصفات الترخيص، تبعا لتوافرها».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"